تمهيد

في ورشة العمل التي عقدت في فندق "براميز" حول "صعود الإسلاميين في البرلمانات العربية" يوم ٢٩ - نوفمبر- ٢٠٠٦ ، عزا الدكتورعمرو الشبكي عزوف الأقباط عن المشاركة في الحياة العامة إلى انتشار ما أطلق عليه "ظاهرة التدين الشعبي عند المسلمين" ، مثل ارتداء الحجاب وسماع أشرطة وأسطوانات القرآن الكريم ودروس الدعاة في المكاتب والمنازل والسيارات وما شابه ذلك من مظاهر!.

والحال أني دهشت من هذا التفسير الذي قدمه صديقنا ، لأنه يعني بالتبعية أنه متى شئنا أن نفك إسار"العزلة" السياسية عن الأقباط، فما علينا إلا أن نسن تشريعا يجرم "التدين الشعبي" عند المسلمين! بمعنى آخر: أن نضطهد فئة لمصلحة أخرى، وندخل في دوامة الشحن الطائفي المدعوم بسلطة الدولة!.

وشاءت الأقدار أن تنشر صحيفة "روزاليوسف" اليومية في اليوم التالي (عدد الخميس ٢٠٠٦\١١\٣٠) خبرا في صفحة الحوادث عن نزاع قضائي بين راهبة قبطية أرثوذكسية وراهب آخر بدير القديس "الأنبا مقار" بوادي النطرون على ملكية فيللا بالمقطم ، تقول الراهبة إنها اشترتها في مارس عام ٢٠٠٥ بـ ٤٤٥ ألف جنيه!.

والحادثة بالغة الدلالة وتخفي في تفاصيلها الأسباب الحقيقية وراء الكثير من المشاكل بالنسبة للأقباط ، ومن بينها عزلتهم السياسية التي تتزايد يوما بعد يوم.

وفي الثلاثين عاما الأخيرة، تغير الكثير من منظومة القيم التي كانت تحكم أداء الكنيسة المصرية، سواء على المستوى الديني أو الاجتماعي والسياسي، إذ ظهر - لأول مرة في تاريخ الكنيسة - ظاهرة قساوسة "السيارات الفارهة" ورهبان القصور"الفيللات"

الفخمة ، والصراع علي هذه وتلك بلغ مبلغ الاقتتال الداخلي بين الرهبان والآباء بالمنشورات في غالبيته.. وبالاحتكام إلى منصة القضاء في القليل منه! .

وكان تحول الكنيسة إلى مؤسسة لإنتاج الطبقات الدينية المترفة يستلزم "استقطاب" المال القبطي إليها، والذي قدره المستشار طارق البشري بالمليارات، بعيدا عن رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وهو الاستقطاب الذي كان يقتضي تحول الكنيسة في الوعي القبطي العام إلى مناط الولاء والبراء، وإلى دولة بديلة للدولة الأم "مصر" ،وتبوأ رئيسها موقع السلطة الموازية لسلطة رئيس الدولة، يتفاوض ويقاضي باسم جموع الأقباط مما أحال الكنيسة بمضي الوقت إلى وطن حقيقي بديل ، لا يشارك القبطي خارج أسوارها بأي جهد أو عطاء إلا بإذن منها، وباتت بالتراكم مؤسسة مكتظة بـ"الأسرار" التي لا يعلم عنها شركاؤها في الوطن شيئا، فعمقت - وبوعي منها ولمصالح كهنتها الخاصة - عزلتها هي من جهة و عزلة أتباعها من جهة أخرى، على النحو الذي لم يعد بوسعهم معه أن يروا غيرها في حياتهم : سرها وعلانيتها! .

وبالتأكيد لا تتحمل الكنيسة وحدها مسئولية هذه العزلة، إذ تشاطرها الدولة في جزء مهم منها، أفضى إلى تأصيل الشعور القبطي بأن الأقباط "جماعة مستقلة" تستقي هويتها من "الطائفة" وليس من "المواطنة"، مثل استحداث فكرة " إغلاق الدوائر" عام ١٩٥٧ بمعنى إغلاق دوائر بعينها للأقباط لا يشاركهم فيها أحد من المرشحين المسلمين، ثم إدراج المادة ٤٩ من دستور ١٩٦٤ وتثبيتها في دستور ١٩٧١ والتي أعطت الحق لرئيس الجمهورية في تعيين عدد من الأعضاء بمجلس الشعب لا يزيد على عشرة، وهي المادة التي تستخدم حتى الآن - برغم عدم تحديدها لانتماء طائفي أو سياسي محدد - لتعويض غياب العنصر القبطي في البرلمان.. أي أن الدولة كرست من عزلة الأقباط باستبعاد الخيار السياسي

وإبداله بمبدأ "الكوتة"، الذي تنازلت عنه طواعية ليكون قرار الاختيار بيد البابا شنودة ! وهي الحالة التي انعكست بالضرورة على أجندات السياسيين الأقباط ممن يشاركون في الحياة العامة، وبخاصة في الانتخابات البرلمانية، إذ بات من المعتاد اعتمادهم على "الصوت الطائفي" وليس "الصوت الوطني"، والرهان على الهموم الطائفية وليست الوطنية وتراجع الإحساس بأنه نائب عن الشعب بمسلميه وأقباطه، وهو ما مثل قطيعة في الوعي الوطني عن تجربة الأقباط السياسية في فترة ما قبل عام ١٩٥٢ ، وغياب وجود نماذج مثل مكرم عبيد ووبصا واصف ، إذ كان من الطبيعي - والحال كذلك - أن يجد المرشح القبطي نفسه خارج دائرة المنافسة، لأنه اعتمد على معيار الطائفة للمفاضلة بين المرشحين!.

لذلك كله اعتقد أن تفسير ظاهرة عزلة الأقباط تحتاج إلى جهد كبير وصادق وجاد وغير متعجل متى شئنا استردادهم مجددا من الهيمنة السياسية للكنيسة إلى رحاب الوطن كمواطنين طبيعيين يجمعهم مع أشقائهم المسلمين هموم واحدة.. وهي هموم الوطن وحسب وهذا ما سأحاوله في هذا الكتاب الذي أرجو أن يكون خالصا لله ، ولمصلحة الوطن .

محمود سلطان

القاهرة في : الأربعاء ٢٧ من صفر ١٤٢٩ هـ

٥ مارس عام ٢٠٠٨